

البعد الاقتصادي لعقد السلم: تحليل فقهي واقتصادي

The Economic Dimension of Salam Contract: A Jurisprudential and Economic Analysis

نصير يحي الشريف*، جامعة بسكرة، الجزائر، nacir.yahiacherif@univ-biskra.dz

تاريخ قبول المقال: 2025/05/19

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/03

الملخص:

عقد السلم، وفق نظام بنك الجزائر رقم 02-20، هو أحد عقود الصيرفة الإسلامية. يدعم القطاع الزراعي، يعزز الإنتاجية، ويحقق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مبتكر يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويلبي احتياجات المزارعين من خلال تقديم سيولة مسبقة تستخدم لتغطية التكاليف الزراعية. عاكسا توازنا مثاليا بين الالتزام بالقيم الدينية والمبادئ الاقتصادية الحديثة.

كما يتيح للبنوك الإسلامية فرصة تحقيق أرباح مشروعة، وذلك من خلال بيع المحاصيل بأسعار تنافسية تراعي ظروف السوق وتلبي احتياجات العملاء. حيث يساهم هذا النهج في تعزيز الثقة بين البنوك الإسلامية والمزارعين، ويوفر لهم خيارات تمويلية شفافة ومبنية على أسس عادلة بعيدا عن الفوائد الربوية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، عقد السلم، البنوك الإسلامية، المنتجات الزراعية.

Abstract:

The Salam product, introduced under Regulation No. 20-02 by the Bank of Algeria, is a flexible Islamic banking solution that supports the agricultural sector, enhances productivity, and promotes economic development. It aligns with Islamic Sharia principles, balancing religious values with modern economic practices. This product addresses farmers' needs while enabling Islamic banks to achieve legitimate profits by selling crops at competitive, market-sensitive prices. By fostering trust and collaboration, it strengthens the partnership between Islamic banks and the

agricultural communi fostering trust and cooperation, it strengthens the relationship between Islamic banks and the agricultural sector.

Key words : Islamic Finance, Salam Contract, Agricultural Products, Islamic Banks

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية. كما يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق رفاهية المجتمعات، وتوفير فرص العمل، حيث يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال مزارعين، بما نسبته 24% من القوى العاملة الوطنية، مما يجعله دعامة رئيسية لاستقرار الاقتصادات الوطنية.

رغم هذه الأرقام، يواجه هذا القطاع تحديات متعددة، أبرزها نقص التمويل المناسب الذي يعوق جهود تطوير البنية التحتية الزراعية وتحسين الإنتاجية. وفي هذا السياق، يظهر التمويل الإسلامي كآلية واعدة لمعالجة هذه الفجوة التمويلية، من خلال تقديم حلول مالية مرنة ومبتكرة، تتناسب مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي. ومن بين هذه الآليات، عقد السلم، الذي يعد من الأدوات التمويلية المهمة التي يمكن أن تساهم في دعم السياسات الزراعية، ويقوم أساساً على شراء البنك الإسلامي لمنتجات زراعية يسلم له آجلاً من طرف المزارع مقابل دفع الثمن فوراً ونقداً، مما يوفر سيولة مباشرة للمزارعين ويساعد على تمويل عملياتهم الإنتاجية الموسمية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة قدرة عقد السلم المنظم بالاطر التشريعي المتمثل في النظام 20-02 والتعليمات 03-2020، على تمويل الأنشطة الزراعية في الجزائر من خلال تحليل إطاره القانوني والشرعي، وتحديد آثاره الاقتصادية على القطاع، بهدف تقييم إمكانية استخدامه كأداة فعالة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ويجيء هذا البحث ليعالج التساؤل التالي:

"إلى أي مدى يمكن لعقد السلم، باعتباره أداة تمويلية إسلامية أن يشكل حلاً فعالاً لمشكلة نقص التمويل في القطاع الزراعي، وبالتالي دعماً للتنمية الاقتصادية في الجزائر؟"

وللإجابة على هذا التساؤل، تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لعرض وتفسير النصوص القانونية والشرعية المتعلقة بعقد السلم، بينما استخدمنا المنهج التحليلي لتفسير هذه النصوص وتحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق العقد في الواقع العملي.

وتم تقسيم البحث إلى محورين: المحور الأول يتناول الإطار العام لعقد السلم من حيث مفهومه اللغوي والاصطلاحي والتشريعي، ومشروعيته، وشروطه القانونية والشرعية. أما المحور الثاني فيركز على آثار عقد السلم الاقتصادية في دعم القطاع الزراعي، مع مناقشة المخاطر المرتبطة به وآليات إدارتها.

المبحث الأول: الإطار العام لعقد السلم

تبتكر البنوك الإسلامية أدوات تمويلية متجددة تتماشى مع تطورات السوق الاقتصادي، لتحقيق الاستخدام الأمثل للمدخرات التي تجاوزت عتبة 817 مليار دج (حصيلة مسجلة نهاية سبتمبر 2024)¹، واستغلالها لدعم التنمية الزراعية. ومن أهم عقود الصيرفة الإسلامية التي تدعم النشاط الزراعي هو عقد السلم، الذي سنتعرف على مفهومه في المطلب الأول، ثم إلى شروطه وأركانه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم عقد السلم

لدراسة مفهوم عقد السلم، وجب التطرق أولاً إلى تعاريفه المختلفة، مع بيان مشروعيته وأنواعه.

أولاً: تعريف عقد السلم

1- التعريف اللغوي لعقد السلم:

1 - فضيلة بودريش، فائزة بلعربي، هيام لعيون، الصيرفة الإسلامية بالجزائر .. أربع سنوات نجاح، مقال منشور في جريدة الشعب أون لاين، الموقع الإلكتروني:

https://www.echaab.dz/2025/01/09/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88/?utm_source=chatgpt.com، تم

الإطلاع عليه بتاريخ: 16-05-2025، على الساعة: 18:45.

يعرف السلم بالتحريك: السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلم بمعنى واحد، والسلم في اللغة يرد بمعنى الإعطاء والترك والتسليف.²

2- التعريف الاصطلاحي لعقد السلم:

وقال وهبة الزحيلي في كتابه "الفقه الإسلامية وأدلته" أن: "السلم أو السلف: بيع آجل بعاجل، أو بيع شيء موصوف في الذمة. أي أنه يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلن لأجل، وبعبارة أخرى: هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل".³

كما جاء تعريف السلم في كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنه: "بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى "المسلم فيه"، ويسمى البائع "المسلم إليه" والمشتري "المسلم" أو "رب السلم"، وقد يسمى السلم (سلفا)."⁴

3- التعريف التشريعي لعقد السلم:

جاء تعريف عقد السلم بنفس الصيغة في كل من المادة 9 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02⁵ باعتباره النص التنظيمي الصادر عن بنك الجزائر، الذي يحدد إطار الصيرفة الإسلامية، وكذا المادة 36 من التعليم 2020-03⁶ باعتبارها اللائحة التنفيذية الموضحة لتفاصيل تنفيذ النظام السابق ذكره، بأن: "السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي".

2- بن منظور، لسان العرب، ج 2، دار المعارف، القاهرة، ب س ن، ص 2081 .

3 - الزحيلي وهبة، المعاملات المالية المعاصرة بحوث فتاوي حلول، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 598.

4 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية (1-48)، الإصدار 1.0، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2012، ص 166.

5 - النظام رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ج ر، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.

6 - التعليم رقم 2020-03 المؤرخ في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9>، تاريخ الاطلاع: 10

وقد أباح المشرع الجزائري بيع المستقبلات، وأجاز تأجيل كل من الثمن والمثمن، قبل ورود النص المنظم لعقد السلم في النظام 20-02، وذلك من خلال نص المادة 92 من القانون المدني التي توفر أساسا قانونيا مهما لصحة هذا النوع من العقود، حيث تنص على أنه: "يجوز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا ومحققا".⁷

ومن خلال هذا النص، يفهم أن المشرع الجزائري أباح التعامل بالأشياء المستقبلية، بشرط أن يكون وجودها في المستقبل مؤكدا أو قابلا للتحقق بشكل معقول. كما يشترط القانون أن تكون هذه السلعة المستقبلية ممكنة الوجود، مشروعة، وغير مخالفة للنظام العام (بتجنب الغش والاحتيال والغرر حتى لا يتم زعزعة استقرار المعاملات التجارية)، أو الآداب العامة (بعدم التعاقد على بيع منتجات محرمة دينا وخلقا وقانونا كالقنب الهندي)، وإلا كان الالتزام باطلا.⁸

وهذا الإطار القانوني ينسجم تماما مع الأسس الشرعية لعقد السلم التي سيتم تناولها لاحقا، والتي تشدد على ضرورة تحديد السلعة بدقة في العقد، حتى لا يدخل الغرر أو الجهالة في البيع. إذ أن الشريعة الإسلامية تبيح عقد السلم بشرط أن يكون الوصف كاملا ومحددا بما يكفي لرفع الغموض ومنع النزاع بين طرفي التعاقد. وبالتالي، فإن تضافر النص القانوني في المادة 92 من القانون المدني، مع نصوص النظام 20-02 والتعليمات 03-2020 يشكل ضمانا قوية لصحة عقد السلم وشرعيته من الناحية القانونية، ويعزز من إمكانية تطبيقه في المجالات الاقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي الذي تتطلب طبيعته تمويلا مسبقا يعتمد على المنتجات المستقبلية.

ثانيا: مشروعية عقد السلم

1- القرآن الكريم:

أجاز الله التعامل بالسلم، ففي القرآن الكريم استدل العلماء بقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ"⁹. إن هذه الآية تلزم المؤمنين بتوثيق الديون المؤجلة إلى أجل محدد، مما يعكس أهمية الشفافية والوضوح في المعاملات المالية. وبإسقاطنا هذا المعنى على العقود، نجده متجسدا في عقد السلم، حيث يعتبر هذا المبدأ أساسيا، بدفع البنك الإسلامي الثمن فورا مقابل سلعة تسلم في المستقبل. هذا

7 - الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، ج ر، العدد 78، بتاريخ 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.

8 - المادة 93 من القانون المدني.

9 - سورة البقرة، الآية 282.

الدين المؤجل، الذي يتمثل في التزام المزارع بتسليم السلعة، يتمشى مع الآية التي تشترط توثيق الالتزامات المالية لضمان حقوق الأطراف. فالآية تشجع على إبرام عقود مكتوبة تحدد الأجل والشروط، مما يقلل من النزاعات ويعزز الثقة بين المتعاقدين.

2- السنة النبوية:

ورد في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم".¹⁰ فهذا الحديث جاء ليؤكد على ضرورة الوضوح في المعاملات المالية، خاصة تلك التي تتضمن التزامات مؤجلة. ويشترط تحديد الكمية (كيل معلوم)، الوزن (وزن معلوم)، والأجل (أجل معلوم)، مما يتوافق مع شروط عقد السلم.

3- الإجماع

أجيز السلم رحمة رفعا للضيق والحرج والمشقة عن الناس، فأصحاب رأس المال يحتاجون لسلع بسعر أرخص من سعر السوق المعتاد وإن كانت آجلة، وأصحاب السلع بحاجة إلى رأس مال ونفقات يستخدمونها للنفقة على أنفسهم وأهلهم إلى حين توفير سلعتهم، ويكونون قد سوقوا سلعتهم مسبقا، ولذلك يسمى السلم بيع المفاليس أو المحاويج، فالسلم يلبي الحاجتين، ويحقق المصلحتين العامة والخاصة.¹¹

ثالثا: أنواع عقد السلم

لعقد السلم نوعان نص عليهما النظام رقم 20-02 والتعليمة 03-2020، وهما كالتالي:

1- السلم العادي:

هو إبرام عقد بين رب السلم (البنك الإسلامي) وزبونه، مع عزمه على تنفيذه بنفسه.¹²

10- رواه البخاري، باب السلم في وزن معلوم، الحديث رقم 2281.

11 - جمعة بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا الأمريكية، المجلد 4، العدد 39، 2015، ص34.

12 - زهير احمد علي احمد، صيغ التمويل الإسلامية ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص114.

وجاء تعريفه في نظام بنك الجزائر رقم 02-20 كما يلي: "السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي".¹³

ويكون تطبيق عقد السلم في أربعة أشياء هي:¹⁴

- المكيلات كالحبوب من أرز وبر ونحوهما.
- المعدودات هي كل ما يضبط بالعدد مع التساوي، كالمصنوعات والآلات.
- الموزونات هي كل ما يضبط بالوزن، كالثمار والزيت ونحوها.
- المزروعات كالأراضي والأقمشة ونحو ذلك.

ويتم ضبط الوصف حسب أعراف البيع في المهنة أو السلعة وعادات البلد، أي بكل ما يجعله صالحا، لأن البيع بصفته موصوفا في الذمة، بيعا ملزما لا خيار فيه.

2- السلم الموازي:

جاءت التعلية 03-2020 بتعريف لعقد السلم الموازي بأنه: "عندما يبرم البنك أو المؤسسة المالية عقد سلم آخر مع طرف ثالث ومستقل عن العقد الأول، من أجل بيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة موضوع العقد الأول، تسلم في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه ويدفع فورا ونقدا".¹⁵

هذا التعريف تطابق مع ما جاء به البند 1/6 من المعيار رقم 10 من تعريف لعقد السلم الموازي، حيث: "يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلما موازيا مستقلا مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول، ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني".¹⁶

بناء على التعريفين السابقين يمكننا من وضع صورة للسلم الموازي، فهو يتكون من عقدين متوازيين:

أ- العقد الأول:

13 - المادة 9 من النظام رقم 02-20.

14 - حوة عبد القادر، الدور التمويلي لبيع السلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد6، 2013، ص 117.

15 - انظر المادة 37 من التعلية 03-2020.

16 - البند 1/6 من المعيار رقم 10، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 157.

يكون فيه البنك الإسلامي "رب السلم"، ويدفع ثمن المسلم فيه فوراً ونقداً، لأجل مسمى.

ب- العقد الثاني:

يكون فيه البنك الإسلامي بائعاً لسلعة من جنس ومواصفات السلعة المتعاقد عليها في عقد السلم الأول، ويتقاضى ثمنها معجلاً. فإذا استلم البنك الإسلامي السلعة في العقد الأول، أوفى بعقده للطرف المتعاقد في العقد الثاني بهامش ربح.

وتجدر الإشارة على الفصل التام بين العقدين، لأنه لا يجوز ربط عقد السلم الثاني الموازي الذي يعقده البنك الإسلامي بصفته المشتري، بعقد السلم الأول بصفته البائع، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع الحقوق والالتزامات¹⁷، فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه، لا يحق للطرف الآخر أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ.¹⁸ بتبيان التعاريف الفقهية والتشريعية لعقد السلم، ننقل إلى المطلب الثاني الذي سنقوم فيه بتحليل شروطه وأركانه، سواء وفق ما جاءت به التعليمات 03-2020، أو وفق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: شروط وأركان عقد السلم

يمثل عقد السلم أداة ناجعة لدعم الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتميز بمرونته وإمكانية تطبيقه في مختلف المجالات، خاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة. ولتجنب أي خلل في تنفيذه، وضع المشرع الجزائري مجموعة من الشروط التي تعد أساسية لصحة العقد وضمان تحقيق مقاصده الشرعية. سنتناول في المطلب الأول هذه الشروط بالتفصيل، يليها المطلب الثاني الذي يعرض الأركان التي يقوم عليها السلم باعتباره عقداً من العقود.

أولاً: شروط عقد السلم

1- شروط رأس المال:

يشترط في رأس مال السلم توافر شرطين لصحة العقد، وهما:

17 - المادة 37 من التعليمات 03-2020.

18 - البند 3/6 من المعيار رقم 10، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 157.

- أوجبت الفقرة الأولى من المادة 38 من التعليم 03-2020 على المتعاقدين تحديد موضوع عقد السلم بوضوح، مع بيان كل خصائص المسلم، حيث يجب أن يكون معلوما في الثمن والجنس والقدر والصفة، أو قابل للتقدير، ويجوز أن يكون رأس المال من النقد أو مما يجوز التعامل به.¹⁹
- يجب تسليم رأس المال السلم فورا في مجلس العقد.²⁰

2- شروط المسلم فيه:

هناك شروط عدة نحاول إجمالها في الآتي:

- يجب أن يكون المسلم فيه "المنتج الزراعي" مشروعا، وغير محرم في الإسلام (مثل الخمر أو الخنازير)، وقابلا للتملك والبيع قانونيا. يعني ذلك أنه يجب أن يكون موجودا، أو متوقع وجوده بشكل معقول في تاريخ التسليم.²¹
- يشترط أن يكون المسلم فيه قابلا للتداول تجاريا عند تاريخ الاستلام.²²
- يجب تحديد السلعة بدقة من حيث النوع، الكمية، الجودة، والمواصفات الأخرى (مثل المنطقة المنتجة)، لتجنب الجهالة، وضمان عدم التنازع لأن وضوح شروط العقد بما يكفي يمنع الخلافات بين الأطراف. كما أن التحديد الدقيق للسلعة يقلل من فرص النزاعات حول جودتها أو كميتها.²³
- أن يكون السلعة (المسلم فيه) مؤجلة -أي تسلم في تاريخ مستقبلي محدد- حتى يكون العقد صحيحا، مع وجوب أن يكون الثمن مسبقا، ودفعه نقدا.²⁴
- للبنك الإسلامي الحق في مطالبة البائع بضمانات مناسبة لتوثيق تنفيذ عقد السلم المبرم، ولاستيفاء الثمن عند تعذر تسليم السلعة عند حلول الأجل.²⁵

19 - أما المشرع الجزائري فقد حدد بشكل صريح نوع رأس المال، وذلك باعتباره نقدا فقط، وفقا لنص المادة 37 من التعليم 03-2020.

20 - المادة 37 من التعليم 03-2020.

21 - سطحي سعاد، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة -دراسة في الاقتصاد الإسلامية من خلال الفقه المالكي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص ص 394-405، ص 396.

22 - المادة 38 الفقرة 2 والفقرة 3 من التعليم 03-2020.

23 - المادة 38 الفقرة 4 والفقرة 5 من التعليم 03-2020.

24 - المادة 39 من التعليم 03-2020.

25 - المادة 41 من التعليم 03-2020.

- بيان مكان تسليم المسلم فيه في العقد، فإن لم يتم الإشارة له في العقد، يكون المكان الذي أبرم فيه العقد هو مكان التسليم.²⁶
- رغم اختلاف المذاهب في تحديد أجل التسليم، إلا أن الاتفاق على مهلة واضحة يمنع الطعن في صحة العقد، وذلك إما بتحديد حد أدنى، أو حد أقصى له. كما يجوز تحديد آجال متعددة لتسليم المنتج على دفعات، لو كان هناك ما يستدعي ذلك.²⁷
- لا يجوز لرب السلم (البنك الإسلامي) بيع منتج السلم قبل استلامه - لعدم وجوده فعليا، وهو نوع من البيع المحرم شرعا-، ولكن يجوز له بدل من ذلك أن يعقد سلما موازيا جديدا، شرط ألا يربطه بالسلم الأول.²⁸
- يمكن الاتفاق على تخفيض سعر المنتج إذا تم تسليمه بجودة أقل، ما يتيح لطرفي العقد مرونة أكثر في تنفيذ عقد السلم، خاصة في المنتجات الزراعية التي قد تتأثر جودتها بالظروف المناخية أو الفنية.²⁹
- يمكن فسخ عقد السلم بالاتفاق بين الطرفين سواء بالتنازل عن التسليم الكامل مقابل التسديد الكلي، أو بالتنازل الجزئي من التسليم مقابل التسديد الجزئي من السعر.³⁰
- إمكانية توكيل البنك الإسلامي للبائع في السلم أن يتولى عملية البيع لصالحه، هذا ما نصت عليه المادة 43 من التعليم 03-2020 بقولها: " يمكن للبنك أو المؤسسة المالية بصفته المشتري، أن يوكل البائع بمقابل أو بالمجان من أجل إعادة بيع لحساب البنك أو المؤسسة المالية، السلعة موضوع عقد السلم وذلك عند انقضاء الأجل، وبسعر يحدده البنك أو المؤسسة المالية، شريطة أن يكون البيع لشخص آخر غير البائع المشار إليه في عقد السلم". إذن هذا الشرط يوفر حلا عمليا لتسويق المنتج دون الحاجة إلى تدخل مباشر من البنك الإسلامي.

ثانيا: أركان عقد السلم

- 26 - المادة 40 من التعليم 03-2020، والحكمة في ذلك معرفة إذا كان تسليم السلعة يحتاج إلى حمل ومصاريف نقل.
- 27 - البند 9/2/3 من المعيار رقم 10، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 156.
- 28 - كداتسة عائشة، محاسبة عقد السلم والسلم الموازي في إطار التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية وفق ما تنص عليه (AAOIFI) حالة بنك البركة الجزائري، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد الأول، 2020، ص 84.
- 29 - المادة 39 من التعليم 03-2020.
- 30 - المادة 42 من التعليم 03-2020.

عقد السلم، كغيره من العقود يقوم على أربعة أركان رئيسية:³¹

1- المتعاقدان:

أ- البائع: يسمى "المسلم إليه"، وهو من يستلم الثمن مقدماً. ونقصد به العميل أو المزارع المتعاقد مع البنك الإسلامي.

ب- المشتري: يسمى "المسلم" أو "رب السلم"، وهو من يدفع الثمن مقدماً، ثم يصبح مالكا للبضائع المؤجلة. ونقصد به البنك الإسلامي.

2- المعقود عليه (المبيع):

هي المنتجات الزراعية محل العقد، المؤجلة في التسليم والموجودة في ذمة المزارع (تم التطرق إلى شروط المسلم فيه).

3- الثمن (رأس مال السلم):

يقوم البنك بتوفير تمويل مقدم للمزارع على شكل مبلغ من المال يتم دفعه قبل تسليم المنتجات في المستقبل. (تم التطرق إلى شروط رأس المال).

4- الإيجاب والقبول وأهلية المتعاقدين:

يتمثل في امضاء العقد بين البنك الإسلامي والمزارع وفق الشروط الشرعية والقانونية.

ثالثاً: تسليم محل عقد السلم (المنتجات الزراعية):³²

1- الوفاء عند الأجل:

المزارع ملزم بتسليم المنتج الزراعي كما هو موصوف في العقد، وعلى البنك الإسلامي قبوله.

31 - النابلسي سليم فيصل، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 5، د س ن، ص 83.

32 - زهير أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص 117.

2- التحسين أو النقص في الوصف:

- إذا كان المنتج الزراعي بجودة أعلى، فعلى البنك الإسلامي القبول دون تعويض.
- إذا كان المنتج أقل جودة، فيجوز قبوله بشرط عدم التعويض.

3- تقديم المنتج الزراعي قبل الأجل:

- جائز إذا كان مطابقاً للوصف والقدر.
- لا يجبر البنك الإسلامي على التسلم قبل الأجل إلا لعذر.

بعد بيان الإطار العام لعقد السلم، سنتناول كيفية ترجمة هذه الأسس إلى آثار اقتصادية تدعم القطاع الزراعي من خلال التطرق لها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لعقد السلم في القطاع الزراعي

سنتناول في هذا المبحث الأثر الاقتصادي لعقد السلم في المطلب الأول، حيث نستعرض كيف يمكن أن يساهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحقيق التنمية الاقتصادية. أما المطلب الثاني، فنتناول فيه المخاطر والتحديات التي قد يواجهها التمويل بعقد السلم، مع التركيز على آليات إدارتها وتجاوزها لضمان فعالية العقد ونجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: الأثر الاقتصادي لعقد السلم في القطاع الزراعي

يعد عقد السلم أداة تمويلية فعالة تدعم المزارعين بتمويل ملائم، مما يعزز الإنتاج الزراعي وتنمية القطاع، ويسهم في تطوير الصناعات الغذائية. كما يحقق العدالة، يكافح الاحتكار، ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفيما يلي أبرز هذه الآثار:³³

أولاً: تلبية احتياجات التمويل

33 - حيدر علي كاظم الفتالوي، ومن خيفه عبد الرضا الساعدي، أسباب عزوف المصارف الإسلامية عن بيع السلم: دراسة حالة المصارف الإسلامية في العراق، مجلة ابتكارات للدراسات والاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، 2023، ص 1-20، ص 7.

عقد السلم يوفر حلا للمزارعين الذين يفتقرون للسيولة، حيث يمكنهم بيع إنتاجهم مسبقا للحصول على تمويل لتغطية مستلزمات الزراعة، حيث يلتزم المزارع عند الحصاد بتسليم المحصول المتفق عليه مع البنك الإسلامي، أو التعويض بإنتاج آخر عند التعذر، مما يعزز الإنتاجية الزراعية ويقلل الاستيراد.

ثانيا: دعم المزارعين

يمنح عقد السلم المزارعين التمويل اللازم سواء بشكل نقدي أو عيني، مثل تغطية تكاليف التشغيل، وتجهيز الأرض، وشراء مستلزمات الإنتاج، وتوفير الأسمدة أو المعدات الزراعية. هذا النوع من الدعم يساعد المزارعين على تحسين إنتاجهم والتغلب على التحديات المتعلقة بتقلبات الأسعار وظروف السوق.

كما يوفر عقد السلم العديد من المزايا التي تجعله خيارا مثاليا للمزارعين، خاصة صغارهم، فهي:

- تخفيف من مشكلات التسويق التي قد يواجهونها بعد الحصاد.
- تسهم في تقليل تكاليف التخزين، التبريد، النقل، والسمسة.
- يعد مدخلا لتعزيز الزراعة التعاقدية والتصديرية الحديثة، مما يفتح آفاقا جديدة أمام العقدين الزراعيين ويعزز استدامة القطاع الزراعي.

ثالثا: عائد مناسب للبنوك الإسلامية

يحصل البنك الإسلامي كعمول على المحاصيل بأسعار أقل من السوق، مما يحقق له ميزة اقتصادية عبر توظيف رأس المال في الإنتاج. لكنه قد يتحمل مسؤولية تسويق المحصول، ما يعرضه لمخاطر السوق.

رابعا: تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي:

يساهم عقد السلم في تعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، مما يقلل الاعتماد على الواردات. هذا بدوره يعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة، ويحقق الأمن الغذائي للمجتمع.

خامسا: تحقيق العدالة ومحاربة الاحتكار

يقلل عقد السلم من استغلال المزارعين من قبل الدائنين، ويحميهم من ممارسات الاحتكار من خلال تحديد الأسعار والكميات مسبقاً في العقد. في حالة ارتفاع الأسعار بعد التعاقد، تكون الفائدة لصاحب السلم، مما يحد من تأثيرات السوق الاحتكارية.

المطلب الثاني: مخاطر وتحديات التمويل بعقد السلم وآليات إدارتها

رغم المزايا التي يقدمها التمويل بعقد السلم في دعم القطاع الزراعي، فإنه يواجه مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على كل من البنك الإسلامي والمزارع. تشمل هذه المخاطر عدة جوانب تتعلق بالإخلال بالالتزامات، الكوارث الطبيعية، تقلب الأسعار، والجوانب الفنية للتعامل مع المنتجات الزراعية. فيما يلي تفصيل لهذه المخاطر:

أولاً: مخاطر التمويل بعقد السلم

تواجه عقود السلم في البنوك الإسلامية تحديات قد تعيق تنفيذها بكفاءة، تتعلق بإخلال العملاء بالتزاماتهم، مما قد يؤدي إلى تعثر العملية. وتبرز مخاطر عدم التسليم كنتيجة لتداخل عوامل خارجية وداخلية، إضافة إلى قيود شرعية مرتبطة بنظرة الإسلام للمال. وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- إخلال العميل بالالتزامات

من أبرز المخاطر التي تواجه تمويل السلم هو إخلال العميل بشروط العقد، مما قد يؤدي إلى تعثر العملية التمويلية. ويتجلى هذا الإخلال في عدة صور، أهمها عدم تسليم السلعة في الموعد المحدد، مما يعطل خطط البنك الإسلامي في تسويق المنتجات أو الوفاء بالتزاماته تجاه أطراف أخرى. كذلك، قد يسلم العميل كميات أقل من المتفق عليها، مما يؤثر على القيمة الاقتصادية للعقد ويحد من تحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، تسليم منتجات لا تتطابق مع المواصفات المتفق عليها، حيث قد يؤدي إلى نزاعات بين الأطراف أو تكبد البنك الإسلامي خسائر نتيجة عدم قبول المنتج في السوق.³⁴

2- مخاطر عدم التسليم:³⁵

34 - عادل بن عبد الرحمن بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 143.

35 - سليم فيصل النابلسي، مرجع سابق، ص 86.

أ- عوامل خارجية:

تشمل العوامل الخارجية التي تؤدي إلى عدم التسليم ظروفًا خارجة عن إرادة المزارع. من أبرزها الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف، التي قد تدمر المحاصيل أو تقلل من إنتاجيتها بشكل كبير. كذلك، تلعب الأوبئة والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات دورًا في تعطيل الإنتاج الزراعي، مما يمنع تسليم السلع في الموعد المحدد. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف الإنتاجية الناتج عن ظروف مناخية غير مواتية أو نقص الموارد إلى عدم تحقيق الكميات المتفق عليها، مما يزيد من تعقيد تنفيذ العقد.

ب- عوامل داخلية:

أما العوامل الداخلية فتتعلق بإدارة المزارع وسلوكه، وتشكل تحديات كبيرة في تنفيذ عقد السلم. على سبيل المثال، سوء الإدارة الزراعية قد يؤدي إلى فشل المزارع في تنفيذ العمليات الزراعية بكفاءة، مما يعيق تسليم البضائع المتفق عليها. كما أن عدم توفر البضائع في الأسواق عند استحقاق الأجل يمكن أن يعوق قدرة المزارع على شرائها وتوريدها للبنك الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، قد يسعى المزارع إلى بيع المنتجات لجهات أخرى تقدم أسعارًا أعلى، مما يشكل خرقًا للعقد ويؤثر على مصداقيته. وأخيرًا، توريد بضائع ذات جودة أقل من المتفق عليها يعد تحديًا داخليًا يسبب نزاعات بين الأطراف ويقلل من فعالية العقد.

3- قيود شرعية على عمل البنوك الإسلامية:

تواجه البنوك الإسلامية قيودًا شرعية تؤثر على عملياتها في إطار عقد السلم، مما يحد من مرونتها في إدارة المخاطر.

أولًا، لا يسمح للبنك الإسلامي بفرض غرامات تأخير أو فوائد على المزارعين في حالة عدم الوفاء بالتزاماتهم، وهو ما يقلل من فرصته في استرداد الخسائر الناتجة عن التأخير أو عدم التسليم. هذا القيد، رغم توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، يضع البنك الإسلامي في موقف مالي صعب عند مواجهة الإخلال بالعقد.

ثانيا، يلتزم البنك الإسلامي بقبول أثمان المنتجات الزراعية بالسعر المتفق عليه مسبقا، حتى لو تغيرت أسعار السوق لاحقا، مما قد يتسبب في خسائر إضافية أو يحرم البنك الإسلامي من فرص استثمارية أكثر ربحية.

ثانيا: المخاطر المحتملة في تطبيق عقد السلم.

1- مخاطر التخزين:

عندما تسلم السلع قبل الموعد المحدد، يصبح البنك الإسلامي ملزما بتخزينها، مما ينتج مخاطر إضافية تتمثل في: ³⁶

- تكاليف التخزين المرتفعة، حيث أن البنوك الإسلامية قد تضطر إلى إنشاء مرافق تخزين مبردة، مما يزيد من تكاليف المعاملات. في حال عدم القدرة على تسويق المحاصيل المستلمة، تباع بأسعار منخفضة، مما يفاقم الخسائر.
- احتمالية تلف أو تدهور جودة السلع أثناء التخزين، حيث أن المنتجات الزراعية عرضة للتلف السريع إذا لم تخزن بشكل مناسب.
- الحاجة لتوفير خدمات تأمين إضافية.

2- مخاطر أسعار السوق

يواجه البنك الإسلامي تحديات كبيرة تتعلق بتقلبات أسعار السوق، تتمثل في: ³⁷

أ- غياب الدعم الحكومي لتثبيت الأسعار:

عدم تحديد الدولة لحد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية يؤدي إلى تعرض السوق لتقلبات سعرية كبيرة. هذا الغياب يترك المزارعين عرضة لتقلبات الأسواق المحلية والعالمية، التي قد تكون غير عادلة أو خارج نطاق سيطرتهم.

36 - عادل بن عبد الرحمان بن احمد بوقري، مرجع سابق، ص 144.

37 - برخشي برحمة حسية، حجاب إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر (بالإشارة إلى بعض تجارب دولية)، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 02، العدد 2، 2023، ص 49.

ب- انعكاسات تقلبات الأسعار على المزارعين:

- انخفاض الأسعار إلى مستويات غير مربحة قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمزارعين، مما يجعلهم غير قادرين على تغطية تكاليف الإنتاج أو الوفاء بالتزاماتهم المالية.
- تقلبات الأسعار قد تدفع المزارعين إلى التوقف عن زراعة بعض المحاصيل، مما يؤدي إلى اختلال في توازن العرض والطلب في الأسواق.

3- مخاطر تحديد سعر السلم:³⁸

- في بيع السلم، تثار مشكلة تحديد سعر السلعة، هل يؤخذ بسعر السوق وقت العقد أم وقت التسليم؟ فيشترط أن يكون السعر محددا وقت إبرام العقد، استنادا إلى سوق معينة بناء على اتفاق الطرفين. كما يمتنع الاعتماد على سعر مستقبلي لوروده الجهل والريبة. فيجب إذن أن يشمل العقد تحديد السعر. ويستحب خصم 10% من السعر نظير تأجيل التسليم، باتفاق الطرفين. هذا التحديد يمنع الغبن ويوفر الحماية القانونية للعلاقة التعاقدية.³⁹
- نظرا لوجود فائض في الإنتاج خلال الحصاد قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما يؤدي نقص العرض إلى ارتفاع الأسعار، مما يزيد من المخاطر للطرفين.

ثالثا: إدارة مخاطر التمويل الزراعي بصيغة عقد السلم

تعد إدارة المخاطر من الركائز الأساسية في نجاح تنفيذ عقود السلم في التمويل الزراعي، حيث يواجه البنك الإسلامي هذه المخاطر بمجموعة من الآليات المجدية للحد منها والتكيف معها. ويمكن تصنيف هذه المخاطر وفقا لطبيعتها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: مخاطر التسعير، والمخاطر الفنية، ومخاطر عدم التسليم.

1- إدارة مخاطر تسعير السلم

تظهر مخاطر التسعير في عقد السلم نتيجة تحديد سعر المنتج مسبقا قبل إنتاجه، مما قد يؤدي إلى خسائر لأحد الطرفين بسبب تقلبات السوق. وللتخفيف من هذه المخاطر، يمكن اتباع ما يلي:⁴⁰

38 - سليم فيصل النابلسي، مرجع سابق، ص 87.

39 - جزول صالح، عقد السلم في الفقه الإسلامي وصور تطبيقه في المعاملات المعاصرة، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص ص 350-367، ص 359.

40 - سليم فيصل النابلسي، مرجع سابق، ص 85.

- الاعتماد على دراسات علمية وتحليلية دقيقة للسوق وللتكاليف الإنتاجية عند تحديد أسعار السلم.
- ضمان تحقيق توازن بين مصالح البنك الإسلامي والمزارع من خلال تسعير عادل يعكس القيمة الحقيقية للمحصول.
- إجراء دراسات جدوى اقتصادية وتقييم ائتماني دقيق للمزارعين قبل التعاقد، لضمان قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.

2- إدارة المخاطر الفنية

- تشمل هذه المخاطر الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العقد وتسويق المنتج، مثل غياب القنوات التسويقية المناسبة أو عدم توفر منفذ لبيع المحصول. ويمكن التصدي لها من خلال:⁴¹
- إبرام عقود سلم موازية مع جهات موثوقة مثل شركات التسويق الكبرى، التجار الجملة، والمصدرين.
 - اختيار المزارعين المعنيين بالتمويل بعقد السلم بناء على طلبات مسبقة من كبار التجار أو الجهات المصدرة، مما يضمن وجود جهة استهلاكية للمنتج.
 - اعتماد استراتيجية التوريد المسبق (السلم الموازي) لتقليل مخاطر التخزين والتسويق، وضمان تسويق المنتج دون تعقيدات.
 - تنويع وتوزيع المخاطر، فلا ينبغي للبنك الإسلامي أن يتعامل بالسلم مع مزارع واحد، أو منطقة واحدة، أو منتج واحد، بل عليه تنويع محفظة السلم الائتمانية.⁴²

3- إدارة مخاطر عدم التسليم

- تنشأ هذه المخاطر عندما يعجز المزارع عن تسليم المحصول بسبب عوامل طبيعية (مثل الجفاف أو الآفات) أو مالية (مثل الإفلاس أو العجز عن الاستمرار في الزراعة). ولتقليل هذه المخاطر، يوصى باتباع الخطوات التالية:⁴³

- تصميم عقود واضحة ومبسطة تتضمن شروطاً قانونية وشرعية لحماية حقوق البنك الإسلامي.

41 - هالة طالب أبو عامر، عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 31، العدد 63، 2015، ص 71.

42 - سايح حمزة، نشاد حكيم، الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها " صيغة السلم أنموذجاً"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الواد، المجلد 4، العدد الأول، 2021، ص ص 245-258، ص 254.

43 - سليم فيصل النابلسي، مرجع سابق، ص 85.

- وضع معايير دقيقة لجودة المحصول، مع تحديد مواصفات متفق عليها مسبقاً.
 - اشتراط نظام التأمين التكافلي على المحاصيل أو الأصول الزراعية لتغطية الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.
 - تعزيز العلاقة بين البنك الإسلامي والمزارع من خلال نظام التمويل المراقب، حيث يتم صرف الثمن المعجل على مراحل متتابعة تتوافق مع مراحل الإنتاج الزراعي.
 - قد يلجأ إلى حل فقهي متمثل في "النظرة إلى الميسرة" في حال تعذر تسليم المنتج بسبب إعسار المزارع، استناداً إلى قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾⁴⁴.
- وفي هذا السياق، أجاز مجمع الفقه الإسلامي منح البائع مهلة إضافية لتسوية واجباته عند وجود عسر مالي، ضمن قراره حول بيع السلم وتطبيقاته.⁴⁵ ويشترط أن تكون المهلة معقولة ومتفق عليها بين الطرفين أو بحكم القضاء عند الحاجة.
- يمكن تأمين حق البنك الإسلامي عبر وسائل ضمانية مثل: الرهن أو الكفالة. فهذه الضمانات تحمي البنك الإسلامي من مخاطر إخلال المزارع بالعقد أو مماطلته. فإذا امتنع المزارع عن الوفاء مثلاً، أمكن للبنك الإسلامي الرجوع على الكفيل لاستيفاء حقه، أو التنفيذ على المال المرهون المخصص لذلك. ومن ثم، فوجود ضمان قوي يعزز الثقة بين الأطراف، ويحد من النزاعات، ويحقق الأمان القانوني للصفقة.⁴⁶
 - إذا لم يستطع المزارع الوفاء بالتسليم في الموعد المحدد، للبنك الإسلامي الخيار بين الانتظار إلى حين توفير المنتجات، أو فسخ العقد وأخذ راس ماله.⁴⁷

الخاتمة:

ختاماً، يواجه القطاع الزراعي في الجزائر تحديات تمويلية كبيرة تعيق تحقيق التنمية والأمن الغذائي، رغم أهميته كركيزة اقتصادية، تسهم وفيير الاحتياجات الغذائية واستيعاب نسبة معتبرة من القوى العاملة.

44 - سورة البقرة، الآية 280.

45 - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة، رقم 85 (2/9)، الموقع الإلكتروني: <https://iifa.org/ar/1990.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/05/16، على الساعة 17:19.

46 - جزول صالح، مرجع سابق، ص 358.

47 - سايح حمزة، نشاد حكيم، مرجع سابق، ص 251.

في هذا السياق، يبرز عقد السلم كأداة تمويلية إسلامية واعدة قادرة على تقديم حلول عملية لهذه الأزمة، حيث يوفر سيولة مباشرة للمزارعين دون اللجوء إلى الديون الربوية أو رهن الأراضي، مما يدعم عملياتهم الإنتاجية الموسمية ويقلل الاعتماد على الواردات.

وقد أظهرت الدراسة أن النظام التشريعي (المتمثل في نظام 20-02 والتعليمية 03-2020، وبعض مواد القانون المدني) قد وضع الأطر القانونية اللازمة لتطبيق عقد السلم بطريقة شفافة ومنظمة، وهو ما يعزز الثقة بين البنوك الإسلامية والمزارعين، ويقلل من مخاطر تنفيذ العقود.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عملية وقانونية تعرقل تفعيل هذه الآلية بفاعلية، مثل غياب آليات التأمين التكافلي، وعدم جواز فرض غرامات تأخير على المزارعين، وتقلبات السوق، ومخاطر عدم التسليم الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو سوء الإدارة. كما أن التطبيق العملي لهذا العقد ما زال محدودا بسبب ضعف التعاون بين القطاعين المالي والزراعي وغياب هيكلة ذات أثر فعال لسلاسل القيمة الزراعية.

وبالتالي، وإجابة عن الإشكالية يمكن اعتبار عقد السلم أداة تمويلية فعالة لمعالجة مشكلة نقص السيولة في القطاع الزراعي، شرط دعمه بسياسات تنموية شاملة وآليات متقدمة لإدارة المخاطر.

من كل ما سبق، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها كما يلي:

- 1- يعد عقد السلم حلا فعالا لمشكلة نقص التمويل في القطاع الزراعي، حيث يوفر سيولة فورية للمزارعين دون الحاجة إلى ديون ربوية أو رهن الأراضي، مما يدعم عملياتهم الإنتاجية الزراعية الموسمية.
- 2- يعزز الأمن الغذائي عبر زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد من خلال تمكين المزارعين من تمويل أنشطتهم.
- 3- يحتاج الإطار القانوني لعقد السلم إلى توضيحات تنفيذية أكثر، وتفصيل في آليات الضمانات وتسوية النزاعات.
- 4- يحد السلم الموازي يحد من المخاطر التشغيلية والتسويقية، فإبرام عقود موازية مع جهات موثوقة (تجار، مصدرين) يضمن تسويق المنتج بربح محدد ويقلل من مخاطر تخزين السلع الزراعية.
- 5- التأمين التكافلي ضروري لإدارة المخاطر الطبيعية كالكوارث مثل الجفاف أو الفيضانات، وبالتالي يحمي البنك الإسلامي والمزارع من الخسائر المالية.
- 6- يحقق استقرارا سعريا ويحمي المزارعين من الاحتكار من خلال تحديد السعر مسبقا في العقد، وبالتالي يمنع التلاعب في السوق ويحد من استغلال التجار، ويعزز العدالة الاقتصادية.

وفي ما يلي مجموعة من الاقتراحات نصوغها كما يلي:

- 1- وضع تشريعات تفصيلية توضح آليات الضمانات وتسوية النزاعات في عقود السلم، مع إدخال شروط جزائية مرنة تتماشى مع الشريعة لضمان الالتزام وتقليل المخاطر القانونية.
- 2- تأسيس وحدات في البنوك الإسلامية لدراسة سلاسل الإنتاج الزراعي وإدارة التمويل التعاقدية، مما يعزز الكفاءة في تنفيذ عقود السلم ويدعم التخطيط الزراعي.
- 3- توسيع نطاق التأمين التكافلي ليشمل المحاصيل ضد المخاطر الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، مع تسهيل إجراءات الاشتراك لتغطية الخسائر وضمان استقرار المزارعين والبنوك.
- 4- دعم إنشاء مرافق تخزين حديثة وشبكات تسويق موثوقة بالتعاون مع القطاع الخاص والحكومي، لتقليل تكاليف التخزين، الحفاظ على جودة المحاصيل، وتسهيل التسويق.
- 5- تنظيم برامج تدريبية للمزارعين وموظفي البنوك حول شروط عقد السلم وإدارة المخاطر، إلى جانب حملات توعية لتوضيح فوائد التمويل الإسلامي، لضمان الشفافية والالتزام.
- 6- التنسيق بين البنوك الإسلامية ووزارة الفلاحة لتحديد المحاصيل المستهدفة، توفير بيانات سوقية دقيقة، ودعم الأسعار الدنيا، مع تحفيز الشراكات الاستراتيجية لتحسين التخطيط والتنفيذ.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- 1- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، ج ر، العدد 78، بتاريخ 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.
- 2- النظام رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ج ر، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.
- 3- التعلية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً: الكتب

أ- المصادر

1- القرآن الكريم

2- أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط 1، دار الشعب، القاهرة، 1986.

3- بن منظور، لسان العرب، ج 2، دار المعارف، القاهرة، ب س ن.

ب- المراجع

1- الزحيلي وهبة، المعاملات المالية المعاصرة بحوث فتاوي حلول، دار الفكر، دمشق، 2002.

2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية (1-48)، الإصدار 1.0، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2012.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1- زهير احمد علي احمد، صيغ التمويل الإسلامية ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

2- عادل بن عبد الرحمان بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2015.

رابعا: المقالات

1- برخشي برحمة حسيبة، حجاب إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر (بالإشارة إلى بعض تجارب دولية)، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 02، العدد 2، 2023.

2- جزول صالح، عقد السلم في الفقه الإسلامي وصور تطبيقه في المعاملات المعاصرة، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، جامعة قسنطينة، المجلد 7، العدد 2، 2022.

3- جمعة بنت حامد يحيى الحريري الزهراني، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا الأمريكية، المجلد 4، العدد 39، 2015.

4- حوة عبد القادر، الدور التمويلي لبيع السلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد 6، 2013.

5- حيدر علي كاظم الفتالوي، وسن خيفه عبد الرضا الساعدي، أسباب عزوف المصارف الإسلامية عن بيع السلم: دراسة حالة المصارف الإسلامية في العراق، مجلة ابتكارات للدراسات والاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، 2023.

- 6- سايح حمزة، نشاد حكيم، الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة وإدارة مخاطرها " صيغة السلم أنموذجا"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الواد، المجلد 4، العدد الأول، 2021.
- 7- سطحي سعاد، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة -دراسة في الاقتصاد الإسلامية من خلال الفقه المالكي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 6، العدد 2، 2017.
- 8- قندوز عبد الكريم وآخرون، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، مجلة معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 12، 2022.
- 9- كداتسة عائشة، محاسبة عقد السلم والسلم الموازي في إطار التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية وفق ما تنص عليه (AAOIFI) حالة بنك البركة الجزائري، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد الأول، 2020.
- 10- النابلسي سليم فيصل، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 5، د س ن.
- 11- هالة طالب أبو عامر، عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 31، العدد 63، 2015.

* المواقع الالكترونية:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة، رقم 85 (2/9)، الموقع الإلكتروني: <https://iifa-aifi.org/ar/1990.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/16، على الساعة 17:19.
- فضيلة بودريش، فائزة بلعربي، هيام لعيون، الصيرفة الإسلامية بالجزائر .. أربع سنوات نجاح، مقال منشور في جريدة الشعب أون لاين، الموقع الإلكتروني: https://www.echaab.dz/2025/01/09/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88/?utm_source=chatgpt.com